الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اجتماع الخبراء

التصنيع عبر التجارة بشمال أفريقيا في سياق منطقة التبادل الحر القاري والاتفاقيات التجارية الضخمة

الرباط، المغرب، 1-2 آذار/ مارس 2016

ورقة مفاهيمية

I. السياق

تظهر التجارب العالمية، وتحديدا تلك المتعلقة بالدول الصناعية الجديدة، أهمية التجارة في التصنيع والتحول الهيكلي للاقتصاديات النامية. فقد تلعب التجارة إذا ما تمت مرافقتها بتدابير سياسية ملائمة دورا محركا في النسيج الصناعي الوطني، وذلك في أفق تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تجد أفريقيا نفسها في الوقت الحالي على الصعيد التجاري محاصرة بين العديد من المبادرات التي تهمها بشكل مباشر أو غير مباشر : بين انطلاق المفاوضات بين منطقة التجارة الحرة القارية بأفريقيا (CFTA)، واستمرار المفاوضات بشأن الاتفاقيات الضخمة على الصعيد الجهوي (اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP بين الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا، واتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار (TTIP)، بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشامل (RCEP) ، وبين اتحاد دول جنوب شرق آسيا وأستراليا، والصين واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، ونيوزيلاندا)، كما تعمل أفريقيا على تكثيف جهودها باستمرار لتحقيق تحول هيكلي من شأنه تمكينها من زيادة قدرتها على التأثير في المبادلات التجارية العالمية وكذا الاستفادة بالشكل الأمثل من مواردها الطبيعية من خلال التصنيع.

إلى جانب الاتفاقيات الأورومتوسطية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، في إطار "مسار برشلونة"، عملت القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة على مواكبة التوجه العالمي نحو خلق الاتفاقيات وتعزيز الاتفاقيات الجهوية، وذلك من خلال تكثيف التكتلات الاقتصادية الإقليمية، (السوق المشتركة لدول جنوب شرق آسيا COMESA، مجموعة شرق أفريقيا CAE، مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي SADC، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا CEDEAO، الهيئة الحكومية للتنمية IGAD، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا CEEAC، تجمع دول الساحل والصحراء CENSAD، اتحاد المغرب العربي UMA).

في الآونة الأخيرة وبالموازاة مع سلسلة المفاوضات المتعلقة بالشراكة الاقتصادية بين الدول الإفريقية وأوروبا(APE)، وبموجب قواعد منظمة التجارة العالمية بين دول الاتحاد الأوروبي ومختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ألزم الاتحاد الإفريقي خلال قمته ال19 التي جرى انعقادها ما بين 14 و 16 من يوليوز 2012، الحكومات الإفريقية بتسريع وتيرة العمل على إنشاء سوق اقتصادية إفريقية مشتركة عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة القارية في أفق سنة 2017.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعيق تحقيق هذا المشروع الطموح، إلا أن اعتماده وبدء عملية المفاوضات حوله في يوليوز 2015، يشكلان مؤشرا إضافيا على تطور التدفقات التجارية في أفريقيا من جهة، وبين القارة الإفريقية وباقي دول العالم في الوقت الحالي وكذا في المستقبل من جهة أخرى. كما يطرح هذا الأمر مدى استعداد القارة الإفريقية لتشجيع مشاركتها في مختلف اتفاقيات التبادل الحر التي انخرطت فيها الدول، بغية الاستفادة من الفوائد الذي تتيحها العلاقات مع القارة الإفريقية.

ولتحقيق هذا الهدف يجب المرور عبر سياسة تجارية انتقائية، وسياسة صناعية استباقية، وكذا تطوير سلاسل القيمة الإقليمية...

سياسة تجارية انتقائية

إن القدرة التنافسية للصادرات ممكن أن تتأثر بإخفاقات السوق وبضعف المؤسسات؛ من هنا تبرز ضرورة اعتماد سياسة تجارية تشجع إنشاء وتطوير الصناعات بل وجعلها قادرة على تمديد العرض الخارجي ليشمل بلدان كل منطقة على حدى. ويجب على هذه الدول إعادة النظر في سياساتها التجارية وجعلها أداة للتطور الصناعي ولخطط التحوّل الهيكلي. في هذا الإطار من الضروري تعزيز المنتجات المصنعة وكذا الحماية الذكية للصناعات الناشئة، ليشكلان أهم مجالات التدخل في إطار السياسة الانتقائية.

إن مثل هذه السياسة تتوخى العمل على تحريك الأقطاب الاقتصادية الأساسية لتوسيع نطاق التصدير، وكذا الرفع من القيمة المضافة والتخفيض من تكاليف المعاملات والنقل؛ بالإضافة إلى مواجهة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعيق حرية المبادلات التجارية والولوج إلى لأسواق العالمية.

وعلى شاكلة بعض الدول الآسيوية الناجحة، قد تشكل قواعد ومقتضيات المنظمة العالمية للتجارة، بدون شك، تحديا أمام تنفيذ هذه الإجراءات الضرورية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بالنسبة للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن هذه القواعد وعلى الرغم من كونها تقلص من هامش الإمكانيات المتاحة على مستوى السياسة الصناعية، فهي تتيح في المقابل هامشا كبيرا للاستثمار لاسيما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو.

سياسة صناعية استباقية:

يجب على السياسية الصناعية أن تتوفر على مجال تطبيق متماسك ومتناسق مع الأهداف الاستباقية لهذه السياسة، وكل ذلك يشكل جزءا من استراتيجية وطنية للتنمية.

وتُحدد السياسة الصناعية الإطار التوجيهي المناسب للاستثمار في الكفاءات التي تحتاجها جميع القطاعات، وللاستثمار في الموارد البشرية، وفي البنى التحتية والخدمات المالية الضرورية لاستقطاب الاستثمارات بما فيها الأجنبية.

يعتبر إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، ومناطق تجارية وكذا مناطق حرة للتصدير، من أجل دمج أفضل للمقاولات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات وتشجيع تقوية العلاقات مع باقي القطاعات الاقتصادية، إحدى المحاور الهامة لهذه السياسية؛ كما أن العلاقة بين المقاولات الكبرى والصغرى والمتوسطة تفرض خلق مبادرات متضامنة حول نظام اقتصادي مشترك يتناغم مع الأسواق العالمية.

لقد وضعت بعض بلدان شمال أفريقيا في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، سياسات صناعية استباقية طموحة، إلا أن أزمة الديون التي عرفتها هذه البلدان في الثمانينيات كانت دافعا لإعادة النظر في هذا النموذج الصناعي التنموي. وقد انخرطت حديثا دول مثل مصر والمغرب وتونس في عمليات للتحديث الصناعي على كافة المستويات، إذ عملت هذه الدول على تطوير أدوات سياسية تشمل بلورة استراتيجيات صناعية متعددة القطاعات على المدى المتوسط والبعيد. والواقع أن هذه المبادرات يجب أن تنسجم مع السياسات التجارية، وتندرج في إطار جهوي متناسق؛ كما ينبغي تقويتها من أجل تحقيق تحول هيكلي على صعيد دول شمال أفريقيا.

تطور سلاسل القيمة الإقليمية:

لقد أبان تطور سلاسل القيمة العالمية ((CVM بواسطة اتفاقيات التبادل الحر مع البلدان المصنعة عن بعض مكامن القصور. حيث تدعو التجارب الناجحة في المجال إلى الجمع بين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من جهة، وتوسيع نطاق التخصص الإقليمي بواسطة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية من جهة ثانية.

وإذا كان دمج اقتصادات المنطقة الإقليمية في سلسلة القيمة العالمية يتيح بعض المزايا من حيث حجم وتحديد مستوى الصادرات، فإن هذه المزايا تبقى جد محدودة في ظل ضعف القدرة التنافسية للدول المعنية بها.

يمثل تطور سلاسل القيمة العالمية، فرصة لتطوير قطاع الصناعات التي قد تلغيها الأسواق العالمية، كما أن التصدير، على امتداد سلاسل القيمة الإقليمية، باتجاه بلدان في نفس مستوى التنمية يمكن من تشجيع انفتاح القطاعات الناشئة، و/أو الهشة، لتكون هي حجر الأساس للتحول الهيكلي.

II. دواعي الاجتماع

سجلت الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2013، عدم استقرار واضح في حجم الصادرات التجارية البينية بين دول شمال أفريقيا. ومع ذلك، يلاحظ أن هذه الأخيرة اتخذت منحى تصاعديا منذ سنة 2011 ، حيث عرفت تزايدا مضطردا خلال الثلاث سنوات الأخيرة رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرفها بعض دول المنطقة، في ظل التأثير الكبير للأزمة الاقتصادية على تجارة المنطقة مع باقي دول العالم. وتبقى هذه الفعالية نسبية بالنظر إلى الضعف الهيكلي في قيمة المبادلات بين دول شمال أفريقيا، والتي لا تمثل سوى 5 بالمائة من المعاملات التجارية لدول المنطقة سنة (...)، وبالتالي فإن منطقة شمال أفريقيا تبقى من بين أضعف المناطق في أفريقيا من حيث الاندماج الإقليمي.

وبالاستناد إلى تحليل طبيعة مجموع المنتوجات المتداولة في إطار المبادلات التجارية البينية، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

• تظهر بنية التجارة البينية هيمنة البضائع ذات القيمة المضافة المنخفضة، وتأتي المحروقات في الدرجة الاولى بنسبة 43% بالإضافة إلى المواد الأولية بنسبة 18% في حين لا تمثل المواد المصنعة بمختلف أشكالها سوى 39% من مجموع المبادلات.

• تظهر تطورات السنوات الأخيرة اتساع الهوة لصالح السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، خاصة المحروقات، التي تشهد ارتفاعا مضطردا، حيث انتقلت من أقل من 30٪ من التجارة من المبادلات التجارية سنة 2010 إلى نسبة تتعدى 43٪ في عام 2013.

• نظرا للأحداث التي يعرفها شمال أفريقيا، عرفت المنتوجات المصنعة تراجعا ب24% في حين سجلت المواد الأولية بما فيها المحروقات تطورا إيجابيا.

على صعيد آخر، فإن ما يقارب ثلثي التجارة البينية في شمال أفريقيا، تهيمن عليه كل من الجزائر (36%) ومصر (30%)، بينما تأتي تونس في المرتبة الثالثة بنسبة 17%من المبادلات التجارية في حين لا يتعدى نصيب السودان وموريتانيا% 1.

على ضوء نتائج تحليل المبادلات التجارية في شمال أفريقيا، يظهر أن القطاع التجاري في المغرب العربي يعاني بدوره من ضعف هيكلي يحول دون تكريس دوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المبادلات ابتداء من سنة 2009 إلا أن نسبة هذه الأخيرة لا تتعدى 3.7% من المبادلات الخارجية لدول المنطقة المغاربة لسنة 2013؛ ويبقى هذا الرقم جد ضعيف بالمقارنة مع معدلات سجلتها تكتلات اقتصادية أخرى داخل القارة الإفريقية.

إن هيمنة المحروقات على المبادلات المغاربية تواصل ارتفاعها في خط تصاعدي، حيث تسجل هذه الأخيرة منفردة ما يناهز60% من تجارة دول الاتحاد المغاربي، كما أن هذه الحصة هي في تطور مستمر حيث لم تتعدى نسبتها 41% في سنة 2009. كما أن نسبة المواد الأولية ارتفعت إلى 12%، بينما لا تمثل السلع المصنعة سوى نسبة 28% من المبادلات البينية المغاربية.

ومن الواضح أن المسار الزمني ليس في صالح تطوير المنتجات الصناعية ويمنع بالتالي من تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، حيث سجلت نسبة هذه الأخيرة تراجعا ملموسا، من 44% سنة 2009، إلى 28% سنة 2013.

تطرح تطورات التجارة الخارجية لدول المنطقة، التي تم التطرق إليها أعلاه، مسألة توسيع نطاق التصدير في شمال أفريقيا، وتطويره باتجاه التصنيع. ويضع هذا التحدي تساؤلات حول المكتسبات الفعلية لاتفاقيات التبادل الحر بين البلدان المتقدمة-بما فيها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالنظر إلى مستوى التباين الجوهري بين هذه الاقتصاديات مقارنة باقتصادات دول شمال أفريقيا.

تكتسي مراجعة وتقييم أدوات السياسة التجارية الجاري بها العمل (اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات التجارة الحرة الأخرى) أهمية بالغة، في أفق الاستفادة بشكل أفضل من الانفتاح التجاري. لذلك يجب أن تشكل اتفاقيات التبادل الحر بالنسبة لدول شمال أفريقيا، مثلها مثل باقي وسائل السياسة التجارية، رافعات للتصنيع وأداة متماسكة للتنويع الاقتصادي.

كما أن فعالية هذه الاتفاقيات يجب ان تراجع بشكل قبلي مع الدول والمناطق الاقتصادية سواء من ناحية التنمية المقارنة أو من حيث مقارنتها مع الامتيازات النسبية التي تتوفر عليها دول شمال أفريقيا؛ وهنا تكمن أهمية مشروع السوق المشتركة لاتحاد المغرب العربي والاتفاقية القارية للتبادل الحر.

في هذا السياق يأتي برنامج أنشطة المكتب برسم سنة 2016 والذي يرتقب تنظيم اجتماع مخصص للخبراء حول موضوع **"التصنيع عبر التجارة بأفريقيا في سياق تعدد الاتفاقيات".**

سيتمحور الاجتماع حول نتائج الأعمال المنجزة من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات شريكة أخرى ممثلة في مشروع التقرير المعنون ب" **التصنيع عبر التجارة بأفريقيا في سياق تعدد الاتفاقيات".**

يدرس التقرير، استنادا إلى العلاقة "التنموية" المحتملة بين التجارة والتصنيع، الوسائل التي يمكن أن توفرها التجارة للمساعدة على تسريع التصنيع والتحول الهيكلي لدول المنطقة؛ ويحلل التحديات التي يتعين على الدول الأعضاء معالجتها والإمكانيات التي استغلالها، في إطار اقتصاد إقليمي وعالمي في تطور مستمر.

III. أهداف الاجتماع

إن الهدف الرئيسي من الاجتماع هو صياغة مرافعة لتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء باعتباره إطارا للتحول الهيكلي، على ضوء قراءة نظرية وعددية لمختلف تطورات السيرورات والمبادرات الجديدة للتصنيع في المنطقة.

وسيناقش الخبراء كيفية تحسين وتأكيد الخلاصات الأساسية وتوصيات وثيقة العمل؛ حيث سيتم جمع نتائج الدراسة الأولية وخلاصات الاجتماع في منشور سيوجه للأطراف الرئيسية المعنية: المؤسسات الوطنية، والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، والاتحاد المغاربي للمقاولين، وكذا الشركاء الخارجيين المتدخلين في مجالات الاندماج الإقليمي، ومجال التصنيع والتجارة الخارجية.

IV. المشاركون

سيعرف الاجتماع مشاركة خبراء محليين وعالميين في مجال الصناعة والنقل والنقل الدولي، والتجارة الخارجية والاندماج الإقليمي، وفي مجال التجارة الخارجية، والاندماج الجهوي، بالإضافة إلى خبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفعاليات من القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

V. تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع

سيعقد الاجتماع في مدينة الرباط (المغرب) يومي 1 و 2 مارس 2016.

VI. لغات الاشتغال

سيعقد الاجتماع باللغات الفرنسية والعربية والانجليزية.

VII. وثائق الاجتماع

تتضمن وثائق الاجتماع ورقة عمل سيشرف على تقديمها المكتب وكذا مداخلات المشاركين.

VIII. للاتصال

مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:

التنسيق:

- السيد أوكوزياس غباغيدي

البريد الإلكتروني gochozias@uneca.org

اللوجستيك:

- السيدة نعيمة الصحراوي

البريد الإلكتروني: nsahraoui@uneca.org

وثائق الاجتماع:

- محمد مصدق

البريد الإلكتروني: mosseddek@uneca.org

الاتصال والإعلام:

- هدى الفيلالي-الأنصاري

البريد الإلكتروني: hfilali-ansary@uneca.org

الهاتف: 13 56 71 537 / 29 78 71 537 (212)